وقال مصطفى النتشه، مدير دائرة المياه في الضفة الغربية، في تلك الندوة، أن عشرين ألف مستوطن يهودي في الغور والضفة الغربية، يحصلون على كمية ٢٧ مليون متر مكعب من المياه، بينما يحصل ٧٠٠ ألف مواطن عربي على ٢٦ مليون متر مكعب من المياه فقط. وجاء في البرنامج أيضاً، أن مفوضية المياه ترفض نشر معطيات رسمية حول كميات المياه الموزعة، مدعية أن هذا سر عسكري (**هآرتس**، ١٩٨١/٧/٩).

وفي هذا الاطار أوضحت مجالس بلدية بيت لحم وبيت ساحور ومخيم الدهيشة في بيان أصدرته يوم ١٩٨١/٧/١، موقفها حول أزمة كمية المياه التي تزود بها منطقة بيت لحم بأكملها، فقالت: «ان المنطقة تزود بأقل من نصف الكمية المطلوبة لتغطية احتياجاتها». وأضافت: «... أن ما يعانيه المواطنون من قلة المياه جاء بسبب تحكم سلطات الاحتلال بمصادر ضخ المياه المركزية بالضفة الغربية المحتلة. ويذكر في هذا الصدد أن منطقة بيت لحم تحتاج إلى ٣٠٠ متر مكعب من المياه في الساعة، في وقت تقوم فيه سلطات الاحتلال بضخ ١٠٠ متر مكعب من المياه فقط في الساعة» (**وفا**، ١٩٨١/٧/٢).

ومن جهة أخرى علق الصحافي الاسرائيلي أمنون كابليوك على سياسة سلطات الحكم العسكري تجاه المناطق المحتلة قائلاً: «ان الحكم العسكري في الضفة الغربية يدير حرباً خاسرة. انه قد يستطيع إقالة شخص ما من منصبه وتعيين شخص آخر مكانه كما يشاء، ولكن أمله بخلق زعامة تنافس تلك الزعامة الموجودة الآن هو على ما يبدو أمل ضائع». وأضاف: «ان الزيارات المتواصلة لرجال الحكم العسكري لأشخاص مختلفين، والتي كانت تحتوي على الترغيب والترهيب في آن معاً، لم تقدم نتائج ملموسة، بالرغم من وجود قوة كبيرة بأيدي رجال الحكم العسكري موجهة للضغط على المرشحين. فجميع المخاتير والوجهاء أجابوا بـ (لا) لجميع هذه الضغوطات» (**عل همشمار**، ١٩٨١/٧/٢٠). وأردف قائلاً، نقلاً عن لسان إحدى الشخصيات التي حذرت من عقد لقاءات مع ممثلي م.ت.ف.، وإعلان التماثل معها: «إن الأغلبية الساحقة من ممثلي الجمهور الذين فازوا في نيسان (ابريل) ١٩٧٦ في انتخابات البلديات، تتماثل علانية مع م.ت.ف.، وأن الطلب منا بعدم الانسجام مع المنظمة، معناه إغلاق أفواهنا، وحتى في هذه الحال فإننا لن نتوقف عن التماثل معها في قلوبنا، لأن هدفها هو هدفنا: إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في الضفة والقطاع المحتلين» (**المصدر نفسه**).

معارضة واسعة لسياسة الحكم العسكري: أجمعت سائر القطاعات الشعبية والهيئات والمؤسسات الوطنية في المناطق المحتلة، على رفض واستنكار المحاولات المشبوهة التي تقوم بها حفنة من العملاء لإحياء وتنشيط ما يسمى بروابط القرى في المناطق المحتلة.

وفي هذا الاطار، نشرت الصحف الوطنية، «الشعب» و«الفجر»، العشرات من برقيات الاستنكار ورسائل التنديد التي تصلها يومياً من الهيئات والمؤسسات الوطنية والشعبية، تعبيراً عن رفضها لهذه المحاولة المدعومة مباشرة من قبل سلطات الاحتلال ممثلة بالحكم العسكري، والتي تستهدف طمس الدور الريادي للمجالس البلدية الوطنية ومحاولة الالتفاف عليها. وقد أجمعت كافة الرسائل والبرقيات التي نشرت، ومنها ما يحمل تواقيع بلديات بيت لحم، ومجلس طلبة بيت لحم، واللجنة اللوائية للمعلمين الحكوميين في قرى بيت لحم، ومحامي بيت لحم وقراها، على استنكار محاولة إحياء الروابط المشبوهة، معتبرة أنها تشكل تعدياً على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وخطوة يقصد منها بعث مؤامرة الحكم الذاتي الذي رفضه الشعب الفلسطيني، ولا يزال، جملة وتفصيلاً. كما أكدت هذه الرسائل والبرقيات على تمسك الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً (**الفجر**، ١٩٨١/٧/٣).

ومن جهة أخرى عقد ممثلو المؤسسات العامة في بيت ساحور، يوم ١٩٨١/٧/١٣، اجتماعاً عاماً في قصر البلدية، نددوا فيه بالمحاولات اليائسة لإنشاء رابطة منطقة بيت لحم وقراها. وقد فنّد رئيس بلدية بيت ساحور، حنا خوري الأطرش، المزاعم التي وردت في التلفزيون الاسرائيلي يوم ١٩٨١/٧/١١، على لسان أحد القائمين على مسألة الرابطة. وأكد أن البلدية تقوم بدورها على أكمل